**النسب إلى المركب عند سيبويه, وشرحه**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / شيماء عبد المجيد محمد زهران*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***shaimaa.abdelmajeed@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى النسب إلى المركب عند سيبويه, وشرحه**

**الكلمات المفتاحية – الاضافه، الاسمين، سيبويه**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة النسب إلى المركب عند سيبويه, وشرحه**

* **.عنوان المقال**

**النسب إلى المركب عند سيبويه:**

**يقول سيبويه: "هذا بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر, فجُعلا اسمًا واحدًا". اعتاد سيبويه أن يُسمي الباب باسمٍ في عُرفه، يكون جامعًا مانعًا -أي: جامعًا لكل ما يندرج تحت هذا الباب, مانعًا لدخول غيره فيه- فيقول: هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر, فجُعلا اسمًا واحدًا. هذا عنوان سيبويه، ولو وضعنا عنوانًا لهذا الباب بعد أن تقدّمت الدراسات الصرفية والنحوية، وعرفنا كيف نضع عنوانًا لكل باب؛ فإننا نقول: النسبة أو النسب إلى المركب من الأسماء، فالمركب إذًا: ما رُكّب من اسمين جُعلا اسمًا واحدًا، أو جُعلا عَلَمًا لاسمٍ واحدٍ.**

**يقول سيبويه: "كان الخليل يقول: تُلقي الآخر منهما, كما تُلقي الهاء من حمزة وطلحة", تُلقي أي: تحذف الآخر منهما كما تلقي التاء من حمزة وطلحة, إذًا: التاء لكونها علامة تأنيث في آخر الكلمة جُعلت كأنها مستقلّة، يقول سيبويه: "لأن طلحة بمنزلة حضرموت"، لدينا كلمة حضرموت مكونة من كلمتين "حضر" و"موت", ضُمّا معًا وجُعلا كلمةً واحدة, ومن ذلك أيضًا "خمسةَ عشرَ" وهذا من مركب الأعداد, وحضرموت كلمتان صارتا كلمة واحدة عَلَمًا على مكانٍ أو مدينة, أو قرية أو منطقة، وهذا ما يُسمّونه بالمركب المزجي، أي: جئنا بلفظين مزجناهما وجعلنا منهما كلمة واحدة، كذلك خمسةَ عشرَ؛ فخمسةَ بفتح التاء وعشرَ بفتح الراء، وهذا هو المركّب العددي.**

**إذًا: لدينا مركب مزجي وسنتحدث عنه، ومركّب عددي مكوّن من أحد عشر إلى تسعة عشر، تقول: هذه خمسةَ عشرَ كتابًا، واشتريتُ خمسةَ عشرَ كتابًا، واستحوذتُ على خمسةَ عشرَ كتابًا؛ إذًا: هو لفظٌ لا يتغيّر مع تغيره في الإعراب، فأنت تقول: هذه خمسةَ عشرَ؛ هذه مبتدأ، خمسةَ عشرَ خبر مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ رفع. اشتريتُ خمسةَ عشرَ؛ خمسةَ عشرَ مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ نصب مفعول به. نظرتُ إلى خمسةَ عشرَ؛ خمسةَ عشرَ مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ جرٍّ؛ إذًا: لدينا حضرموت.**

**أيضًا يمثل سيبويه بمعديكرب, ومعدي وكرب جُعل الاسمان اسمًا واحدًا في قول من لم يضف - أي: في قول من لم ينسبْ.**

**يقول سيبويه: "قال الخليل: تُلقي بالثاني كما تُلقي بتاء حمزة وطلحة"، فهكذا سبيل هذا الباب، هذا الباب باب المركّب؛ سواء المركب العددي أو المركب المزجي، وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما؛ حيث كان من شيئين ضُمّ أحدهما إلى الآخر وليس بزيادةٍ في الأول، كما أن المضاف إليه ليس بزيادةٍ في الأول المضاف؛ إذًا: حضرموت, موت ليس بزيادة على الأول مثل التاء؛ بل هما اسمٌ واحدٌ إلا أننا جئنا بالاسم الثاني, فألقينا به وحذفناه كما نحذف التاء في حمزة، "ويجيء من الأشياء التي هي من شيئين جُعلا اسمًا واحدًا, ما لا يكون على مثاله الواحد"، أي: يجيء اسمان يمتزجان ببعضهما، ويُجعلان اسمًا واحدًا، ولكن لا يكون على مثال الاسم الواحد؛ بل قد تكون حروفهما متجاوزة حتى تصل إلى ثمانية حروف, وليس عندنا كلمة في اللغة العربية مكونة من ثمانية أحرف.**

**لذلك يقول سيبويه: "ويجيء من الأشياء التي هي من شيئين -أي: من اسمين ضُمّ أحدهما إلى الآخر- جُعلا اسمًا واحدًا, ما لا يكون على مثاله الواحد"، أي: لم يأتِ لفظٌ واحدٌ على مثاله نحو: "أيادي سبا"؛ لأنه لا يكون لدينا اسمٌ واحدٌ على ثمانية أحرف، يقول سيبويه: "ليس على مثاله الواحد؛ لأنه من ثمانية أحرف"، ونحو قولهم: "شغر بغر" حقيقة ذلك من ستة أحرف، لكن الثلاثة الأولى متحركة، والثلاثة الثانية متحركة، ولم يأتِ لدينا من الأسماء ما جاء على ستة أحرفٍ متحركًا كله، بل لا بدّ فيه من مدٍّ أو سكون أو غير ذلك، ولا تكون هناك ست حركاتٍ متتالية.**

**هم يكرهون أن يكون في الكلمة أربعة أحرف متتالية متحركة؛ فلذلك يسكنون، فلم يكن اسمٌ واحدٌ توالت فيه ولا بعدّته من المتحركات ما في هذا، يصبح لدينا لفظان لا يأتي على مثالهما اللفظ الواحد "أيادي سبا"، فليس لدينا اسمٌ مكونٌ من ثمانية أحرف، و"شغر بغر" ليس لدينا اسمٌ مكونٌ من ستة أحرف كلها متحركة.**

**كما أنه قد يجيء في المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على مثاله الواحد، فالمضاف والمضاف إليه هنا ليس مقصودًا به النسب، وإنما يقصد به المركب الإضافي.**

**كما أنه قد يجيء في المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على المثال الواحد, نحو: صاحب جعفرٍ, والكلمة مكونة من اسمين، لكن أضيف أحدهما إلى الآخر فصارا كلمةً واحدة، وهذا ما يُسمّى بالمركب الإضافي، و"قدم عمر" ونحو هذا ممّا لا يكون الواحد على مثاله، أي: من كثرة الأحرف وجواز جعل المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، لا يكون هناك اسمٌ واحدٌ يجمع هذه الأحرف، أو يتكون من هذه الأحرف.**

**يقول سيبويه: "فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء, إذا أشبهه في بعض المواضع"، فليس مطلوبًا أن يجعلوا الشيء كالشيء في أن يشبهه في كل المواضع، ولكن فيما أشبهه في بعض المواضع، وقالوا في النسب إلى حضرموت: حضرميّ, اللفظ الأول حضر، واللفظ الثاني موت، فكأنهم أخذوا من اللفظ الثاني أو الآخر حرفًا فقالوا: حضرميّ، والنسب الصحيح: حضريّ، لا "حضرميّ" كما قالوا: عَبدريّ، وعَبدريّ أصله: عبد الدار, فكأنهم أخذوا من الاسمين معًا أو نحتوا منهما لفظًا نسبوا إليه -وهذا ليس بقياس- وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف.**

**إذًا: حضرموت النسب الصحيح إليها: حضريّ؛ لأننا ألقينا باللفظ الثاني أو الآخر كما نلقي تاء التأنيث من طلحة، لكن أن يقولوا: حضرميّ فينحتوا من اللفظين لفظًا واحدًا ينسبون إليه؛ فهذا خروجٌ عن القاعدة وإن كان جاهزًا؛ لأنهم تكلّموا به، كما قال: عَبدريّ في النسب إلى عبد الدار، والنسب الصحيح: عَبديّ حتى وإن اختلط بغيره؛ لأن عبد العزيز، عبد الله، عبد المطلب، عبد الدار، عبد القيس كلها مقاسة إلى أشياء أخرى، فإذا قلت: عَبديّ احتمل هذه الألفاظ كلها، أما إذا قلت: عَبدريّ فتحدّد ذلك في عبد الدار، وإذا قلت: عَبديّ شمل، وإذا قلت: عبشميّ في عبد شمس، وإذا قلت: عبقسيّ في عبد القيس؛ فذلك لتحديد ما يُنسب إليه تحديدًا دقيقًا، وإن خرج عن منهج النسب.**

**يقول سيبويه: "وسألته -وإذا قال: سألته فإنما ينصرف ذلك إلى الخليل- عن الإضافة إلى رجلٍ اسمه: اثنا عشر؛ فقال : ثنويّ، في قول من قال: بنويّ في النسب إلى ابنٍ"، فعند النسب إلى ابن تحذف همزة الوصل وتعود اللام المحذوفة، فتقول: بنويّ، وهنا اثنا عشر تُلقي بعشرة في الجزء الثاني، وتلقي بهمزة الوصل في اثنا، وتقول: ثنويّ بالنسب إلى اثنا عشر، وإن شئت قلنا هنا: ثنويّ حذفنا همزة الوصل وعدنا إلى الواو وقلبنا الألف واوًا وقلنا: ثنويّ، أو نبقي همزة الوصل في أوله ونحذف الألف فنقول: اثنيّ في اثنين وفي اثنتين أيضًا، كما قلت في ابنٍ: ابنيّ.**

**إذًا: لدينا ابن واثنا، نقول: اثنيّ في اثنا كما قلنا: ابنيّ في ابنٍ، وتحذف عشر من اثنا عشر، هذا الجزء الثاني يُحذف قولًا واحدًا، كما تحذف نون عشرين فتُشبه عشر بالنون, فعندنا اثنا عشر، وعندنا عشرون فماذا نفعل؟**

**اثنا عشر ألقينا بلفظ عشر أو حذفناه، وقلنا: اثنيّ أو ثنويّ، كما حذفنا من عشرين النون، وقلنا: عشريّ، فتشبه عشر بالنون كما أشبهت "عشر" في خمسةَ عشرَ بالهاء، خمسةَ عشرَ قلنا: خمسيّ فحذفنا عشرة، وحذفنا التاء من خمسة، ونسبنا فقلنا: خمسيّ.**

**وأما اثنا عشر التي للعدد, أحد عشر, اثنا عشر, ثلاثة عشر كل هذا المركب العددي لا يُنسب إليه، وإنما يُنسب إليه إذا سُمّي به.**

**يقول سيبويه: "وأما اثنا عشر التي للعدد –أي: المركب العادي- فلا تُضاف ولا يُضاف إليها" أي: فلا تُنسب ولا يُنسب إليها. هذا ما قاله سيبويه في كتابه وشرحناه لفظًا لفظًا، وسرنا معه.**

**ونستطيع أن نحصي أنواع المركبات في هذا الباب, فنقول: إنه أتى إلينا بثلاثة أنواع من المركب: المركب المزجي، وهو أن تمزج لفظين ببعضهما وتجعلهما كلمة واحدة أو لفظًا واحدًا، والمركب العددي وهو من أحد عشر حتى تسعة عشر، والمركب الإضافي في بعض صوره: "صاحب عمر" و"قدم عمر"، ثم عاد إلى المركب العددي مرةً أخرى في صورة ما إذا سُمي به، فإذا سمينا رجلًا بخمسة عشر، أو باثنا عشر قلنا كذا وكذا، أما المركب العددي الباقي على عدده فلا يُنسب ولا يُنسب إليه قولًا واحدًا. هذا ما ذكره سيبويه في هذا الباب.**

**ثانيًا: شرح باب النسب إلى المركب:**

**نقول: المركّب أربعة أنواع:**

**أولها: المركّب الإسنادي:**

**وهو ما كان في الأصل مكونًا من فعلٍ وفاعلٍ نحو: "جادَ الحقُّ" فقلنا: "جادُ الحقِّ"، وقالوا: "تأبط شرًّا" تأبط فعل ماضٍ، وشرًّا مفعول به، والفاعل مستتر تقديره هو, أي: القادم، فصار تأبط شرًّا كلمةً واحدة وقالوا: "برق نحره"، و"شاب قرناها" هذا كله مركبٌ إسنادي.**

**يعود سيبويه مرةً أخرى فيقول: "هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء"؛ إذًا: هو يُحدثنا عن المركب الإضافي.**

**يقول سيبويه: اعلم أنه لا بد من حذف أحد الاسمين في الإضافة –أي: في النسبة- والمضاف في الإضافة يُجرى في كلامهم على ضربين، نحن لدينا ثلاثة ألفاظ: الإضافة وهي النسبة، والمضاف إليه في الإضافة –أي: في النسبة-، وهو يُجرى في كلامهم على ضربين: فمنه ما يُحذف منه الاسم الواقع في الآخر، ومنه ما يُحذف منه الاسم الأول.**

**ثانيها: المركب الإضافي:**

**وهو المكون من اسمين، الأول مضاف والثاني مضاف إليه، كقولنا: عبد الله، وعبد العزيز، وعبد الرحمن، وعبد الرحيم؛ إذًا: الاسم مكون من لفظين, الأول مضاف والثاني مضاف إليه، أي: الثاني مجرور قولًا واحدًا، وإنما لزم الحذف أحد الاسمين؛ لأنهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخر, فعبد الله "جاء عبدُ الله" عبدُ فاعل مرفوع بالضمة، وعبد مضاف والله مضاف إليه، فالمضاف عمل في المضاف إليه الجر.**

**يقول: ... اسمين عمل أحدهما في الآخر، فلا بد أن نحذف أحدهما, منه ما يحذف منه المضاف، ومنه ما يُحذف منه المضاف إليه، وإنما تريد أن تضيف إلى الاسم الأول، أي: تريد أن تنسب إلى الاسم الأول، وهذا هو المعنى الذي تريد، فإذا لم تحذف الآخر صار الأول مضافًا إلى مضافٍ إليه، أي: صار الأول مضافًا إلى منسوبٍ إليه، فلا تستطيع أن تقول: هذا عبد العزيزيّ, فتضع ياء النسب في آخر الاسم الآخر، وأنت تريد أن تنسب إلى الاسم الأول، فذلك لا يصحّ؛ لأنه يقول: فكأنك تضيف أو صار الأول مضافًا إلى مضافٍ إليه؛ لأنه لا يكون هو والآخر اسمًا واحدًا، فلا يمكن أن يكونا معًا اسمًا واحدًا، بل هما اسمان, الاسم الأول عمل في الآخر، ولا تصل إلى ذلك كما لا تصل أن تقول: أبو عمرين، وأنت تريد أن تثنّي الأول، أي: إذا أردت أن تثنّي "أبو"، وأبو مضاف وعمر مضاف إليه، فلا يمكن أن تثني الاسم الأول المضاف إليه، وإنما إذا أردت ذلك قلت: أبوا عمر, فإننا ثنّينا الاسم الأول، أما أن تقول: أبو عُمرين أو عَمرين، فهذا خطأ، وأنت تريد أن تثني الأول، وقد يجوز أبو عَمرين إذا لم ترد أن تثني الأب, إن أردت أن تثني الأبناء، فقلت: أبو عُمرين أي: عمر وعمر، أو عمرو وعمرو، وأردت أن تجعله أبا عَمرين اثنين، فالإضافة تفرد الاسم.**

**يقول سيبويه: "وقد يجوز أن تقول: أبو عمرين إذا لم تُرد أن تثني الأب، أي: أردت أن تثني الأبناء، فتجعل الرجل أبًا لاثنين, أحدهما عمر والآخر اسمه عمرو، وقد يجوز أبو عمرين إذا لم تردْ أن تثني الأب، وأردت أن تجعله أبا عمرين اثنين، فالإضافة تُفرد الاسم, أي: تجعله غير مركبٍ, تُفرد الاسم أي: تفكّ تركيبه".**

**اتفقنا على أن المركب الإضافي مكونٌ من اسمين, الاسم الأول مضاف والثاني مضاف إليه، وقلنا: منه ما يُحذف منه الاسم الآخر، ومنه ما يُحذف منه الاسم الأول، فأما الذي يُحذف منه الأول فنحو قولهم: "ابن كراع" و"ابن الزبير", فالذي يُحذف منه الأول, أي: يُحذف منه المضاف, فعندنا مضاف ومضاف إليه، والذي يُحذف منه الاسم الأول مثل: "ابن كراع" و"ابن الزبير", فلو حذفت الثاني لقلت: ابنيّ، ولا يُعرف ابن من هو؛ لذلك إذا أردتَ أن تنسب إلى "ابن كراع" "وابن الزبير" قلت: كراعيّ وقلت: زبيريّ, وتقول: زبيريّ وكراعيّ, فتجعل ياءي الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة.**

**ابن كراع, الابن هنا تحدّدت معرفته بما أضيف إليه، وابن الزبير؛ ابن هنا عُرِفَ بالزبير، فالأول عُرفَ بكراع والثاني عُرفَ بالزبير، فلا داعي لنا لأن ننسب إلى المضاف، بل نحذف الأول وننسب إلى الاسم الثاني، تقول: زبيريّ وكراعيّ، تجعل ياءي الإضافة -أي: ياءي النسبة- في الاسم الذي صار به الأول معرفة، فهو أبين وأشهر؛ إذ كان به صار معرفةً.**

**إذًا: في المضاف والمضاف إليه، أو في المركب الإضافي إما أن نحذف المضاف، وإما أن نحذف المضاف إليه، يقول سيبويه: "ولا يخرج الأول من أن يكون المضافون إليه وله، ومن ثَمّ قالوا في أبي مسلم: مسلميّ؛ لأنهم جعلوه معرفةً بالآخر؛ فإذا تعرف المضاف بالمضاف إليه حُذِفَ المضاف -حُذِفَ الصدر- ونُسِبَ إلى المضاف إليه؛ لأنهم جعلوه معرفةً بالآخر كما فعلوا ذلك بابن كراع, غير أنه لا يكون غالبًا في أبي مسلم حتى يصير كزيدٍ وعمرو، وكما صار ابن كراع غالبًا، أي: إننا لا نحذف الأول إلا إذا صار الثاني مُعرِّفًا له، ولا يستغني عنه، ولا يمكن أن يُعرف به إذا نُسِبَ إلى الصدر دون أن يُنسب إلى المضاف إليه.**

**وأبو فلان عند العرب كابن فلان، مثلًا: أبو بكر كابن الزبير، فأبو مضاف وبكرٍ مضاف إليه، وابن مضاف والزبير مضاف إليه، فأبو فلان كابن فلان، ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب -كلاب هذه هي الأسرة-: بكريّ, كما قالوا في ابن دعلج: دعلجيّ؟ أبو بكر بن كلاب حينما يُنسب إليه نتناسى كلمة "أبو" ونحذفها، وننسب إلى بكريّ الذي هو مضاف إليه، كما قالوا في ابن دعلج، فلو نسبنا إلى ابن دعلج وقلنا: ابنيّ, لا نعرف من المقصود بهذا؛ هل الذي ينسب إلى ابن دعلج أم لا؟ وإنما يُنسب إلى المضاف إليه فيقال: دعلجيّ, فوقعت الكنية عندهم موقع ابن فلان، والكنية في أبي بكر وقعت موقع ابن فلان، فأبو بكر وقع موقع ابن الزبير، وعلى هذا الوجه يجري في كلامهم وذلك يعنون، وصار الآخر -إذا كان الأول معرفةً- بمنزلته لو كان عَلمًا مفردًا، صار الاسم الآخر كأنه هو العلم على هذا المركب الإضافي, كما صار زيد وعمر عَلمين، هذا ما يحذف منه الأول، يُحذف منه المضاف الذي هو صدر الكلمة، يُحذف منه الأول فيحذف من مثل ابن كراع وابن الزبير فنقول: كراعيّ وزبيريّ، ونحذف في أبي مسلم لفظة أبي ونقول: مسلميّ؛ لأنهم جعلوا المضاف إليه كأنه عَلَمًا؛ لأنه تعرف به.**

**ويقول: إذا قلت: ابن فلان وأبو فلان فكلاهما واحد, ما صدر بابنٍ مثل ما صدر بأبٍ. هذا فيما يحذف منه الأول -أي: المضاف- ويُنسب إلى الآخر -أي: المضاف إليه- لأن ابن فلان تعرف بالمضاف إليه ولم يتعرف بالمضاف؛ لأن "ابن" و"أب" وغيرهما مشترك معهم العدد الكثير والعدد الكبير، مشترك معهم في هذا كثير، فلما صار معرفةً بما أضيف إليه حذف المضاف ونسب إلى المضاف إليه، أي: حذف الأول ونُسِبَ إلى الآخر؛ لأنهم يعنون به ذلك، أي: يعنون أنه تعرف به، فلم يتعرف الآخر بالأول، وإنما تعرف الأول بالآخر؛ لذلك حذفوا الأول من هذا الكلام، فقالوا في ابن الزبير وابن دعلج: زبيريّ ودعلجيّ، وقالوا في أبي بكر بن كِلاب: بكريّ, ولم يقولوا: أبيّ أو أبويّ؛ لأن الأول تعرف بالآخر.**

**وقال: أبو فلان كابن فلان، أي: ما صُدِّر بابنٍ مثل ما صُدرَ بأبٍ، فما ينطبق على هذا ينطبق على ذاك؛ لأنهم بذلك يعنون كنيته, فكنيته أبو بكرٍ، وهو تعرف بالكنية.**

**هذا ما حُذِفَ فيه الأول من المضاف والمضاف إليه، ونسب إلى الآخر، وبذلك ننتهي جزئيًّا من المضاف والمضاف إليه, أي: من النسب إلى المضاف والمضاف إليه.**

**نجيء إلى ما يُحذف منه الآخر, يقول سيبويه: "وأما ما يُحذف منه الآخر، فهو الاسم الذي لا يعرف بالمضاف إليه، ولكنه معرفة كما صار معرفةً بزيد، وصار الأول بمنزلته لو كان عَلمًا مفردًا، أي: صار الأول كأنه علمٌ مفرد؛ لأن المجرور -المضاف إليه- لم يصر الاسم الأول به معرفة؛ لأنك لو جعلت المفرد اسمه؛ صار به معرفة كما يصير معرفةً إذا سميته بالمضاف، مثل ذلك: عبدُ القيس، وامرؤ القيس، امرؤ لم يتعرف بالقيس، وإنما لو أننا حذفنا المضاف إليه وقلنا: امرؤ؛ صار عَلَمًا كما نقول: محمد، وزيد، وغيرهما، فهذه الأسماء علامات كزيدٍ وعمرو، فإذا أضفت قلت: عبديّ، وامرئيّ، ومرئيّ، فكذلك هذا وأشباهه مما يُحذف منه الآخر؛ لأن الأول لم يتعرف بالآخر كما تعرف في الجزء الأول الذي كنا نحذف منه الأول.**

**وسألت الخليل عن قولهم في عبد منافٍ: منافيّ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك. القياس ما ذكره له من أنه يُنسب إلى المضاف ولا يُنسب إلى المضاف إليه، إلا أنهم قالوا: منافيّ مخافة الالتباس، فلو قلنا: عبديّ لا نعرف هل هو منسوبٌ إلى عبد مناف، أم عبد القيس، أم عبد الدار، أم عبد اللات، أم عبد العزّى كما كانوا يسمونه؟ فيختلط الأمر, ونظرًا لخوفهم من الإلباس أو الاختلاط قالوا: منافيّ في النسب إلى عبد مناف، لكن يكون هنا عامًّا ليس في العبد وحده، وإنما في كل من ينتسب إلى عبد منافٍ كلهم.**

**إذًا: أجاز الخليل أن يُحذف الأول ويُنْسَب إلى الثاني، أو يحذف الثاني وينسب إلى الأول؛ وكل ذلك لتجنب الالتباس أو الإلباس أو اللبس، فإن كان الهدف البعد عن الالتباس كان جائزًا؛ لذلك قال: يفعلون ذلك في كلِّ اسمٍ هكذا؛ مخافة الالتباس.**

**وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسمًا بمنزلة جعفر، يجعلون فيه من حروف الأول والآخر، فينحتون من اللفظين لفظًا واحدًا يجمع حروفًا من هذا وحروفًا من هذا، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف كما قالوا: سِبطي، فجعلوه من حروف السبط إذ كان المعنى واحدًا، وسنرى بيان ذلك -إن شاء الله- في بابه، فمن ذلك قولهم: عبشميّ في عبد شمس، وعبدريّ في عبد الدار، وليس هذا بقياسٍ؛ إنما هكذا كما قالوا: علويّ، وزبانيّ.**

**يقول سيبويه: إن أخذوا من لفظ الأول والثاني -أي: من حروف الأول والثاني- لفظًا أو نحتوه، واختاروا بعض الأحرف من هذا وبعض الأحرف من هذا ونسبوا إليه؛ جاز، إلا أنه ليس بقياس، كما قالوا: عبشميّ في عبد شمس، وعبدريّ في عبد الدار؛ قالوا: عبشميّ وعبدريّ كما قالوا: علويّ وزبانيّ في النسب إلى عالية، وكان القياس أن يقول: عالويّ، وفي النسب إلى زبينة، وكان القياس أن يقولوا: زبنيّ، ولكنهم أرادوا أن يفرّقوا بين من ينتسب إلى هذه القبيلة وبين غيرها، فذا ليس بقياسٍ كما أن "عُلويّ" ليس بقياسٍ، هذا كله تكلموا به، وإن كان خارجًا عن القياس.**

**قال سيبويه: وقد يجعلون للنسب اسمًا بمنزلة جعفر: عبشم وعبدر؛ أخذوه من عبد شمس وأخذوه من عبد الدار، فقالوا: عبشم؛ أخذوه من عبد شمس, أخذوا من الأول العين والباء، وأخذوا من الثاني الشين والميم، وعبدر أخذوا عبد كاملة، وأخذوا من الدار الراء فقالوا: عبدريّ، وقالوا: وعبشميّ، وجاء سيبويه ليقرن الشيء بالشيء، ويحمل الشيء على الشيء قال: "إنهم قالوا هنا ذلك، أي: إنهم أخذوا اسمًا من الاسمين، ثم نسبوا إليه فقالوا: وعبشميّ، وعبدريّ في النسب إلى عبد شمسٍ، وعبد الدار.**

**فالمركب الإضافي هو أن تأتي باسمين فتضيف أحدهما إلى الآخر، ومنه ما سُمي بعبد كالعبادلة: عبد الله، وعبد الرحمن، وعبد البرّ، وعبد العزيز، وعبد الكافي، وهكذا، ويُحذف العجز فتقول في عبد الله، وامرئ القيس: عبديّ وامرئيّ، وإن شئت قلت: مرائيّ، قال ذو الرمة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ويسقطُ بينها المرئي لغوًا** | **\*** | **كما ألغيتَ في الدية الحوار** |

**يستثنى من ذلك ثلاثة أنواع جمع -كما قلنا ذلك- يحذف صدرها, وينسب إلى عجزها.**

**قال سيبويه: "والنسب إلى المضاف والمضاف إليه على نوعين: ما يُحذف منه الأول، وما يُحذف منه الثاني، وقلنا: إن الأول يُنْسَبُ إليه إلا إذا ألبس فَيُنْسَبُ إلى المضاف إليه، ويُستثنى منه ثلاثة أنواع يُحذف صدرها ويُنْسَبُ إلى عجزها؛ يُحذف المضاف ويُنْسَبُ إلى المضاف إليه":**

**الأول: الكنية:**

**وهي ما صُدّرت بأبٍ أو بأمّ، كأبي بكر وأم كلثوم، تقول: بكريّ وكلثوميّ، وأبي هريرة، وأم سلمة، وأم هانئ، كل هذه ألفاظ تدخل في الكنية.**

**الثاني: ما تعرف صدره بعجزه:**

**نحو: ابن عمر، وابن الزبير، تقول فيهما: عمريّ، وزبيريّ؛ لأن "ابن" تعرف بعمر، و"ابن" تعرف بالزبير، فلا تستطيع أن تقول: ابنيّ وتقصد ابن عمر، ولا تستطيع أن تقول: ابنيّ وتقصد ابن الزبير؛ لأن ذلك يؤدّي بنا إلى اللبس والإلباس، فإذا قلنا: ابنيّ فقد يقصد به ابن عمر، أو ابن عبد الله، أو ابن عمرو, أو ابن غيره، إذًا: لا بد أن نحذف المضاف وننسب إلى المضاف إليه، ونقول: عُمريّ، وزبيريّ.**

**وفي ابن عباس، وابن خلدون، وابن زيدون، تقول: عباسيّ، وخلدونيّ، وزيدونيّ؛ فنقول في النسب إلى ابن خلدون، وابن زيدون: خلدونيّ، وزيدونيّ؛ لأننا لو قلنا: ابنيّ لا يُعرف أننا نقصد ابن زيدون، ولو نسب إلى الصدر فيهما لحدث لبسٌ شديدٌ, لا يُعرف من ننسب إليه.**

**الثالث: ما يُخشى اللبس فيه إذا حُذِفَ عجزه, ونُسِبَ إلى صدره نحو: عبد الأشهل، وعبد مناف. فعبد الأشهل لو قلنا: عبديّ، هل نقصد به عبد شمس، أم عبد مناف، أم عبد الأشهل، أم عبد العزيز، أم عبد الصمد، أم عبد الباري، أم عبد الواحد؟ لبسٌ كبيرٌ, فاضطررنا أن نقول في عبد الأشهل، وعبد مناف: أشهليّ، ومنافيّ، ولو عُكِسَ الأمر فحُذِفَ العجز ونُسِبَ إلى الصدر، فقلت: عبديّ فيهما؛ لالتبس بالنسب إلى عبد غير مضاف أو مضاف لغيرهم، أو يُضاف إلى العجز فيقال: الدار، والقيس، ومناف، هذا القياس المطّرد، فالقياس المطرد أن نقول: منافيّ وأن نقول: أشهليّ.**

**وشذّ بناء "فعال" من جزأي المركّب والنسب إليه، كما شذّ في المركّب المزجي والمسموع: تيمليّ، وعبدريّ، ومرأسيّ، وعبشميّ في: تيملات، وعبد الدار، وامرئ القيس، وعبد شمس، قال الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وتضحكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ** | **\*** | **كأن لم تَرَ قبلي أسيرًا يمانيا** |

**إذًا: في المركب الإضافي يُنْسَبُ إلى العجز؛ إلا أنه يُستثنى من ذلك فلا ينسب إلى الصدر في ثلاثة أنواع:**

**النوع الأول: الكنية؛ كأبي بكر وأم كلثوم.**

**النوع الثاني: ما تعرف صدره بعجزه؛ كابن الزبير وابن عمر.**

**النوع الثالث: ما يُخشى اللبس فيه إذا حُذِفَ عجزه ونسب إلى صدره، نحو: عبد الأشهل، وعبد مناف... إلى آخره.**

**يقول سيبويه: وشذ بناء "فعلل" من جزأي المركب والنسب إليه، كما شذّ في المركب المزجي والمسموع الذي سُمِعَ عن العرب نحو: تيمليّ، وعبدريّ، ومرقسيّ، وعبقسيّ، وعبشميّ، في: تيم الله، وعبد الدار، وامرؤ القيس، وعبد شمس، قال الشاعر:**

|  |
| --- |
| **وتضحكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ** |

**أي: من بني عبد شمس:**

|  |
| --- |
| **كأن لم تَرَ قبلي أسيرًا يمانيا** |

**وإنما فعلوا ذلك فرارًا من اللبس، قال سيبويه: "وليس هذا بقياس كما قالوا: عُلويّ، وزبانيّ على غير قياسٍ؛ لأنه منسوبٌ إلى عالية".**

**قال سيبويه: وقد يجيء في المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على مثال الواحد، نحو: صاحب جعفر وقدم عمر، ونحو هذا ممّا لا يكون الواحد على مثاله، يقول: اعلم أنه لا بد من حذف أحد الاسمين والإضافة، وهو على ضربين:**

**الأول: ما يُحذف منه الاسم الأخير مثل: عبد الله, تقول: عبديّ. قال سيبويه: "وإنما ما يُحذف منه الآخر فهو الذي لا يتعرف بالمضاف إليه، ولكنه معرفة كما صار معرفةً بزيد، وصار الأول –المضاف- كما لو كان علمًا مفردًا، وذلك في "عبد القيس" و"امرؤ القيس"، فهذه الأسماء صارت علامات كزيدٍ وعم، تقول: عبديّ، وامرئيّ من غير خلاف.**

**الثاني: ما يُحذف منه الأول، كما قلنا في ابن كراع وابن الزبير وغيرهما، فإن ذلك يُحذف منه الأول، فالمركب الإضافي قد يُحذف الصدر وينسب إلى العجز، أو يُحذف العجز ويُنْسَبُ إلى الصدر.**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**

 **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**